تهريب المخدرات داخل المصحف الشريف

■ السعودية / متابعات:

لا يخفى على الجميع تعدد وسائل التهريب وأن مهربي المخدرات يبتكرون طرقا جديدة في تهريب المخدرات إلى المملكة العربية السعودية ومحاولة خداع رجال الأمن بطرقهم الجديدة والمبتكرة ولكن رجال مكافحة المخدرات عيون ساهرة على أمن الوطن ولهم بالمرصاد وذلك عن طريق مراقبتهم ومتابعة جميع تحركاتهم .

هذه الصورة تبين المدى الذي وصل إليه مهربو المخدرات وهو تهريب المخدرات في المصحف الشريف.

14 OCTOBER

14 أكتوبر

يومية - سياسية - عامة

www.14october.com

الإثنين 9 ديسمبر 2013م - العدد 15934

منتديات الشرطة المجتمعية

حشد للدعم والموارد المجتمعية كمساهمات في تحمل التكاليف وتخفيف العبء على أجهزة الشرطة

مفهوم الشرطة المجتمعية هو نوع من التعاون والتنسيق بين المؤسسات والأجهزة الأمنية والمجتمعات المحلية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية في الأقاليم، والمحافظات وفي مراكز المديريات، بهدف تحديد وحل المشاكل وبذور النزاعات المجتمعية والتي في الغالب تشكل بؤراً ومصادر محتملة للسلوكيات بالإضافة إلى المشاركة في حفظ النظام والقانون.

الشرطة المجتمعية هي عبارة عن قوة أمنية شعبية تعتبر وسيطاً بين المؤسسة الأمنية (مراكز الشرطة) وبين مؤسسات ونخب المجتمع، مهمتها التواصل والتفاعل لهدف تحقيق أكبر قدر من المشاركة الحقيقية بين الشرطة والمجتمع في حمل المسؤوليات الأمنية على وفق مفهوم الأمن الإنساني الشامل. إن الشرطة المجتمعية وسيط تفاعلي وتواصلي بين الشرطة والمجتمع لخلق التعاون الوثيق بين رجال الأمن ورجال الفكر والثقافة والمربين وأفراد وهيئات المجتمع بهدف خلق حالة ثقافية من الأمن الاجتماعي.

› عبد الحكيم العفيري

تمكين المجتمعات المحلية من لعب أدوار مهمة في مراحل بناء التوافق والسلم المجتمعي والعمل على خلق بيئة مستقرة وآمنة سيعمل على تعزيز الثقة ما بين مكونات الشرطة والمكونات المجتمعية غير الرسمية ما سيساهم في سهولة وسلاسة تدفق المعلومات بين هذين المكونين والذي سيفضي إلى تمكنهم وبصورة مشتركة من معالجة الأسباب الجذرية للسلوكيات الإجرامية وبالتالي منعها قبل أن تحدث وهذا لب وأساس مهام الشرطة المجتمعية.

بناء وتعزيز الثقة بين المكونات المجتمعية وأجهزة الشرطة يتطلبان تغييرات جوهرية في البنى المؤسسية والإدارية ومهام وأدوار رجال الشرطة، كما يتطلبان في المقابل توفر الرغبة والحماس والقابلية للتغيير والعمل الطوعي لدى مختلف المكونات المجتمعية كالمنظمات والجمعيات الأهلية، المجالس المحلية، عقال الحارات، المدرسين، خطباء المساجد والأمناء الشرعيين. فعلى سبيل المثال بناء وتعزيز الثقة يتمثل في تبني مدراء أقسام الشرطة ومدراء الأمن تشكيل منتديات الشرطة المجتمعية والإشراف عليها وتخصيص مكتب لأعضاء اللجنة التنفيذية للمنتدى في قسم الشرطة أو إدارة الأمن والدعم والمساندة للمنتديات الفرعية في الأحياء في تنفيذها لأنشطة الدوريات المجتمعية وحل المشاكل والخلافات وفي كل حي، كما تتمثل في قيام منظمات المجتمع المدني، أعضاء وقيادات المجالس المحلية، عقال الحارات، المدرسين، خطباء المساجد والأمناء الشرعيين كممثلين في اللجنة التنفيذية للمنتدى الرئيسي وكممثلين في المنتديات الفرعية في الأحياء بتنظيم عمليات حشد الدعم والموارد المجتمعية كمساهمات مجتمعية في المشاركة في تحمل تكاليف وتخفيف العبء على أجهزة الشرطة الرسمية.

قيام ممثلي المجتمع في منتديات الشرطة المجتمعية الفرعية في الأحياء والمناطق بحل المشاكل والخلافات، حفظ الأمن والنظام في كل حي وعمل تقارير للمنتديات الرئيسية ومن ثم لقيادات أقسام الشرطة والأمن تعكس الانجازات وأولويات هموم وقضايا المواطنين الأمنية في الأحياء والمناطق المستهدفة.

مبررات تشكيل وتفعيل منتديات الشرطة المجتمعية:

تتزايد القناعات يوماً بعد يوم لدى قيادات وكوادر الشرطة الرسمية أن الوقت حان لعمل قرارات صعبة ومهمة في تغيير الهياكل والبنى المؤسسية لأجهزة الشرطة والأمن على المستوى الرسمي وكذلك عمل تغييرات في مهام وممارسات وإستراتيجيات القوات الأمنية، آخذين في عين الاعتبار أن الإستراتيجيات الأمنية الهادفة إلى حفظ النظام والقانون ومقاومة السلوكيات والممارسات الإجرامية التي تم استخدامها في الماضي قد لا تتناسب ولن تكون فعالة في الوقت الحالي.

الدراسات الاقتصادية. الاجتماعية والبحوث الميدانية الأمنية أشارت إلى أن هناك تغييرات جذرية حدثت في أساليب معيشة وتركيبات المجتمعات المحلية خصوصاً في المناطق الحضرية وشبه الحضرية، طبيعة قضايا الإجرام، تكتيكات ووسائل ممارسة القضايا الإجرامية من هذه التغييرات ما يلي:

1. اقتحام النساء للتعليم وسوق العمل إلى جانب الرجل أدى إلى بقاء منازل الأسر في الأحياء خالية من أحدهما وهذا يتطلب تنسيقاً بين سكان الحي للمراقبة المشتركة.
2. سيادة الطابع المدني على سكان الأحياء في المدن الحضرية وشبه الحضرية والذي أدى إلى ظهور السلبية بين أوساط السكان والذي تمثل في غلق أبوابهم والانشغال بأمورهم الخاصة وعدم الانتباه لما يدور في الجوار، هذا السلوك أدى إلى سيطرة الخوف عليهم والذي فرض عليهم البقاء سلبيين في منازلهم ومن ثم خلو الشوارع من المارة الأمر الذي ساهم في تصاعد شدة الحوادث الإجرامية.
3. ظهور العصابات المسلحة والتقطعات في الطرق.
4. تدهور الاقتصاد وتزايد نسبة البطالة وارتفاع مؤشر الفقر أفرز شرائح مجتمعية معدمة اتخذت من الأرصفة والشوارع مساكن لها ما ساهم في تزايد الحوادث والمشاكل الأمنية.
5. حوادث خطف الأطفال والفتيات وتهريبهم أو سرقة أعضائهم لبيعها عبر عصابات منظمة.
6. التهريب و التداول غير الشرعي للمخدرات.
7. مشاكل النزوحات الداخلية وكذلك اللاجئون من الدول المجاورة وما تسببه من مشاكل أمنية.
8. تعرض النسيج المجتمعي على كل المستويات للكثير من الضرر بسبب الصراعات والاستقطاعات الحزبية والقبلية والمناطقية.
9. الحكومات المحلية والمركزية تواجه تحديات صعبة في توفير موازنات كافية وكوادر بشرية وتجهيزات للمؤسسة الأمنية للتعامل مع هذه المتغيرات.
10. القيادات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني بدأت بالتسليم أنه يجب أن يكون لها دور فعال ومحوري وان تتحمل جزءاً من مسئوليات حفظ الأمن والاستقرار في مناطقهم وأحيائهم.

من هذه المتغيرات برزت أهمية إشراك مكونات المجتمع المحلي وبالتنسيق مع الأجهزة الأمنية في حل جزء كبير من هذه العوامل والتي ستعمل على رفد المؤسسات الأمنية بالكثير من الموارد والخبرات المجتمعية ومن خلالها ستتمكن هذه الأجهزة من التصدي ومعالجة أسباب تفاقم السلوكيات الإجرامية قبل حدوثها، بدلا من التدخل المتأخر كاستجابات لما بعد حدوثها.

كما أن عملية تفويض جزء من مهام حفظ الأمن والنظام في الأحياء والمناطق للمجتمعات المحلية سيعمل على بناء الثقة وكسر حاجز الخوف لديهم وبالتالي قيامهم وبشجاعة ومسئولية في معالجة والقضاء على مختلف الإخلالات الأمنية ومعالجة أسبابها من الجذور.

من جانب آخر أشارت بعض الدراسات والإحصائيات الخاصة بالتعامل مع قضايا الإجرام إلى أن التركيز الحالي للأجهزة الأمنية على استراتيجيات محاربة السلوكيات والحوادث الإجرامية كان له تأثير محدود على تقليص نسبة هذه السلوكيات والحوادث، كما أنه ساهم في تنامي التباعد بين رجال الأمن وأعضاء المجتمع ما أعاق محاولات محاربة والحد من قضايا الإجرام وجعلها غير فعالة.

نتائج تحليل هذه الدراسات أشارت إلى أن غالبية استراتيجيات محاربة الجرائم كانت تبنى على عدم وعي بهذه الجرائم وبالأسباب والعوامل التي أدت ببعض الأفراد للقيام بها، بينما أشارت النتائج إلى أن 90 % من هذه المعلومات تتوفر لدى المجتمعات المحلية.

بدون بناء الثقة والعمل المشترك بين الأجهزة الأمنية والمكونات المجتمعية لن يكون متاحا لرجال الأمن الحصول على هذه المعلومات والتي كانت ستساعدهم ليس في محاربة هذه الجرائم فسحب ولكن أيضا العمل على معالجة أسباب حدوثها منذ البداية.

عندما تشعر المجتمعات المحلية أن الأجهزة الأمنية تعمل لصالح هذه المجتمعات ويهمها أمنها واستقرارها، عندها فقط سيتم اعتبار هذه الأجهزة أنها من مكونات النسيج المجتمعي وبالتالي سيتم مدها بالمعلومات والموارد والخبرات المحلية ومهما كانت شحيحة.

التجارب والدروس المستفادة في هذا الجانب تشير إلى أن المجتمعات المحلية هي خط الدفاع الأول ضد الحوادث والسلوكيات وقضايا الإخلال بالنظام والقانون.

من هنا تنبع أهمية العمل المشترك والتنسيق الثنائي بين الأجهزة والمؤسسات الأمنية والمجتمعات المحلية في تحديد أهم القضايا والحوادث التي تقلق راحة واستقرار هذه المجتمعات والعمل المشترك لمعالجتها منذ المراحل المبكرة وهذا هو أساس ولب الشرطة المجتمعية.

مكونات الشرطة المجتمعية:

من خلال ما سبق يتضح أن مفهوم الشرطة المجتمعية يتألف من مكونين رئيسيين هما الشراكة المجتمعية مع أجهزة الشرطة ونموذج حل المشاكل.

(المكون الأول) الشراكة المجتمعية مع أجهزة الشرطة:

الشراكة المجتمعية مع أجهزة الشرطة تقتضي تبني سلوكيات جديدة من قبل كل من المجتمعات المحلية وأجهزة الشرطة والتي من شأنها تعزيز مثل هذه الشراكة.

فمن جهة أولى يفترض من الأجهزة الأمنية تقدير أهمية الاحتياج للتعاون مع المكونات المجتمعية في السعي للحد من السلوكيات والحوادث الإجرامية وبالتالي تشجيعهم لتقديم المعلومات الضرورية وذات العلاقة بهذه الحوادث والسلوكيات، بالإضافة إلى تشجيعهم لتبني أدوار إيجابية في المساهمة في حل قضايا النزاعات والتي قد تكون بواعث محتملة للحوادث الإجرامية.

من أجل تحقيق ذلك تقوم الأجهزة الأمنية بعمل تعديلات جوهرية في طبيعة مهامها وسياستها، فبالإضافة إلى التركيز على المهام والسياسات البوليسية البحتة والتي أدت إلى توسيع الفجوة بين الشرطة والمجتمعات المحلية يتم أيضا تبني مهام وسياسات ذات منحى مجتمعي مثل المشاركة في الفعاليات والاحتفالات الاجتماعية، والتنسيق مع الجهات والمنظمات الداعمة في تنظيم المساعدات والتدخلات الهادفة لتحسين الأوضاع التنموية في المجتمع المستهدف، المشاركة في الفعاليات التعليمية الخاصة بتكريم الطلبة المتفوقين بشكل عام هذه التغييرات سوف تعمل على إيصال رسالة للمجتمع أن أجهزة الشرطة أصبحت مكوناً أساسياً من مكونات النسيج المجتمعي القائم، عندها سيقوم المجتمع وبشكل طوعي بتحمل مسئولياته في هذا السياق خصوصا فيما يتعلق بتقديم المعلومات وحشد الموارد والإمكانيات المجتمعية.

الشراكة المجتمعية تعمل على فتح قنوات حوارية بين الشرطة وأفراد المجتمع والتي على أساسها يتم توسيع معارف رجال الشرطة وبشكل معمق حول طبيعة المجتمعات المستهدفة، أولويات القضايا والمشاكل الأمنية والتي تعاني منها هذه المجتمعات، مصادرها وأسبابها الجذرية، تأثيراتها والفئات المتأثرة.

هذه الميزة المضافة تمكن الأجهزة الأمنية من توجيه خدمات الشرطة نحو قضايا تمس هموم ومشاكل المجتمع الحقيقية وتتعدى المفهوم التقليدي لمهام الشرطة المحصورة على حفظ الأمن وتطبيق القانون مثل تقديم خدمات العون والمساعدة للفئات المتضررة خصوصا ضحايا الحوادث الإجرامية، التنسيق الفعال لتقديم خدمات الإسعافات الطبية الطارئة، مساعدة المسنين والأطفال في العبور الآمن للشوارع وتوجيههم للاماكن الآمنة، التنسيق مع القادة المجتمعيين في حل قضايا الخلافات الأسرية وكذلك النزاعات بين المالكين والمؤجرين، التنسيق مع الجمعيات الخيرية والمنظمات المانحة في توفير المساعدة والإيواء الآمن للنازحين، المشردين والمرضى نفسياً، حماية الحقوق التي كفلها الدستور مثل حقوق إبداء الرأي، الاعتصامات والتجمعات السلمية وحقوق العدالة والمواطنة المتساوية.

هذه التغييرات الهادفة إلى تعزيز الشراكة المجتمعية مع أجهزة الشرطة ستعمل في نهاية الأمر على تعزيز بناء الثقة بين المجتمعات وأجهزة الشرطة وبشكل مستدام عندها فقط سيتم ضمان استدامة التواصل والتعاون المشترك بين كلا الجانبين والذي سينعكس إيجاباً على استقرار الأوضاع الأمنية والحياتية بشكل عام.

› ياسمين أحمد علي

المرأة الشرطية بعدن

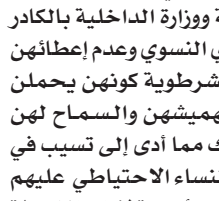

حظيت المرأة باهتمام خاص من قبل القيادة السياسية في اليمن التي تسعى إلى تعزيز المكانة والحضور لهذا العنصر المهم في المجتمع اليمني ؛ فالمرأة اليمنية قد قطعت شوطاً كبيراً في تأدية مهامها ونيل حقوقها وأصبحت الرائدة للمرأة العربية على المستوى الإقليمي.

واستطاعت المرأة حماية المواطنين والأمن والاستقرار من خلال انتسابها إلى الشرطة النسائية ووصولها إلى عدة مناصب في الإدارات الأمنية واستطاعت المرأة الشرطية إقناع المجتمع بأهمية دورها الذي تقوم به في مجال الشرطة النسوية.

وعلى الرغم من صعوبة العمل الا أن هناك حاجة لتواجدها مثلها مثل الممرضة في المستشفى والمعلمة وغيرها من الخدمات هذا التوجه ساعد المرأة على اكتسابها الجدارة في العمل واكتساب الحقوق المشروعة والدخول إلى معترك التنمية والمشاركة الفاعلة مع أخيها الرجل الأمني جنباً إلى جنب فالمرأة في الشرطة النسوية في محافظة عدن تلعب دوراً فعالاً كبيراً بعدة أعمال ومواقف عندما تؤدي واجبها في تفتيش النساء القادمات من المحافظات الأخرى إلى محافظة عدن فقد قامت المرأة الشرطية خلال أيام العيد بضبط عدة أسلحة مخفية في حقائب النساء وكذا داخل العبايات(بالرباط) دون ترخيص وكذا ضبطهن في عدة سرقات ، وتقوم بالدخول إلى المنازل للتفتيش.

والمرأة الشرطية اجتازت مراحل دراسية حتى وصلت إلى البكالريوس والماجستير وتعاني محافظة عدن من عدم اهتمام قيادة المحافظة ووزارة الداخلية بالكادر المؤهل من العنصر الشرطوي النسوي وعدم إعطائهن الفرص لاحتلال مناصب شرطوية كونهن يحملن الشهادات العليا ، وكذا تهميشهن والسماح لهن بالجلوس في منازلهن وذلك مما أدى إلى تسيب في العمل كما تم سحب حجز النساء الاحتياطي عليهم رغم المتابعة المستمرة لما له من أهمية لإدارة الشرطة النسائية وعدم تحفيز الكادر النسائي الميداني وعدم إعطائهن أي علاوات تحفيزية .

ولهذا تناشد المرأة الشرطية في محافظة عدن وزارة الداخلية وإدارة أمن عدن بإعطائهن حقوقهن التي هن بجاحة إليها .

الأجهزة الأمنية بتعز تضبط سيارات ودراجات مخالفة ومطلوبين أمنياً

■ تعز/حسام الخرباش:

تمكنت الأجهزة الأمنية بمحافظة تعز من ضبط 23 سيارة غير مرقمة بالإضافة لضبط 83 دراجة نارية غير مرقمة كما ألقت القبض على اثنين من كبار المطلوبين امنيا بتعز ويجري حاليا التحقيق معهم و إحالتهم للجهات المختصة .

وطالب مصدر امني مسئول بمحافظة تعز مالكي السيارات والدراجات النارية بالالتزام بالقوانين وترقيم سيارتهم ودراجاتهم،مؤكدا في الوقت نفسه تعامل الأجهزة الأمنية بكل حزم مع كل مخالفة للقوانين والأنظمة.

ومن جانب آخر أقدم المدعو(ص،أ) في تمام الساعة العاشرة صباحا في يوم أمس الأول على ذبح ابنته وفصل رأسها عن جثتها في منطقة الجحملية بمدينة تعز. وأكد المصدر الطبي بالمستشفى أن المتهم في القضية وهو والدها يعاني من حالة نفسية .. ومؤكدا أن ابنة المتهم متزوجة ولديها أولاد وأضاف المصدر أن البحث الجنائي تعقب المتهم للقبض عليه حيث أنه لاذ بالفرار إلى جهة معلومة.

لقطات أمنية

■ ابلغ شرطة المنصورة المواطن (ع،أ،ص) 45 عاما يسكن المنصورة عن قيام المدعو (ع،ع،ط) 25 عاما يسكن في نفس العمارة باستدراج ابنه الطفل (أ،ع،أ) 9 سنوات طالب ابتدائي الى سطح العمارة واغتصابه بالقوة.

وتم قيد البلاغ والانتقال من قبل الشرطة وضبط الجاني وتم نقل الطفل الى المستشفى وعرضه على الطبيب الشرعي الذي أكد واقعة الاغتصاب (وجود تمزقات حديثة ونزيف في دبر الطفل) وتم ايداع الجاني الحجز لاستكمال الاجراءات وفقا للقانون وإحالة القضية الى النيابة العامة.

==

ضبطت شرطة كريتر كلا من المدعو (أ،و،د) 29 عاما يسكن كريتر والمدعو (م،أ،م) 39 عاما يسكن كريتر والمدعو (أ،أ،م) 23 عاما يسكن التواهي البنجسار متلبسين بحيازة وبيع حشيش (مخدرات) بالقرب من حديقة ملاهي (فن سيتي) بمديرية صيرة.. وتم إيداعهم حجز البحث الجنائي للإجراءات وفقا للقانون.

==

قام كل من المدعو (ن،ص،ط) 50 عاما يسكن كابوتا وابنه (خ،ن،ط) بالبسط على ارضية تابعة لمستثمر يدعى (ح،د) في منطقة كابوتا بمديرية المنصورة.

وتم الانتقال من قبل الشرطة وطقم الطوارئ (أمن عام) مع غرافة (شيول) وفريق العوائق من الاشغال وفور وصولهم فوجئوا باطلاق النار عليهم من قبل المدعو (ن،ص) وابنه من داخل الارضية وتم الرد عليهم. ونتج عن ذلك اصابة المدعو (ن،ص) بطلقة نارية بالصدر (توفي فور وصوله مستشفى النقيب) وتم ضبط ابنه (خ،ن) مع قطعة سلاح آلي وايداعه الحجز لاستكمال الاجراءات وفقا للقانون.

==

ابلغ شرطة المنصورة (س،ع،أ) العمر 60 عاما يسكن المنصورة صاحب فرن بحاشد بمديرية المنصورة، عن قيام مجهولين بالدخول الى منزله عن طريق قلص الباب الرئيسي وسرقة (طقم ذهب + اربعة أزواج (وزق) + خاتمي ذهب + مبلغ مائة وخمسين الف ريال يمني) ولاذوا بالفرار.

وتم قيد البلاغ والانتقال من قبل الشرطة والأدلة الجنائية للمعاينة والتصوير وأخذ أقوال الشهود. ولاتزال المتابعة مستمرة لمعرفة الجناة وضبطهم.

==

ضبطت شرطة الشيخ عثمان المدعو (س،م،ع) 32 عاما يسكن الشيخ عثمان بتهمة عقوق الوالدين، والمدعو (ع،أ،ع) 28 عاما يسكن م/ ابين قرية الخاملة خنفر يعمل بائع قات بتهمة خيانة الأمانة.. وتم ايداعهما الحجز للاجراءات وفقا للقانون.

==

أصيب المواطن (س،س،ش) 30 عاما يسكن المعلا بطلقة نارية في الرقبة (طائشة من مكان مجهول) عندما كان على متن دراجته النارية في خط جعولة.

وتم الانتقال من قبل الشرطة والأدلة الجنائية للمعاينة والتصوير ونقل المصاب الى مستشفى اطباء بلا حدود للعلاج والمتابعة مستمرة.

الحشيش يقود راقصة مصرية إلى السجن

■ القاهرة/متابعات:

يا لها من واقعة غريبة ومثيرة فهذه قصة سيدة تدعى سعاد رشاد أوقعها حظها العاثر في قبضة رجال المباحث . لم تكن سعاد تعلم أن سيجارة حشيش تشعلها داخل سيارة الأجرة العائدة بها من إحياء أحد الأفراح بشبرا الخيمة ستكون سببا في دخولها السجن. سعاد سيدة مطلقة ولديها ثلاثة أولاد من زوجها الذي تركها وهرب بعيدا بعد أن قررت في لحظة أن تعيش لنفسها وتلجأ إلى الفن الذي تعشقه منذ الصغر ، حيث ترى أنها مهنة مثل كل المهن . كانت تعرف أن الجميع لا يتركها في حالها وأن سيرتها على كل لسان تعيش مع والدتها المطلقة.

وفي التفاصيل فإن سعاد ابنة القاهرة.عاشت حياتها لم تعرف فيها طعما للراحة . تزوجت من رجل يكبرها بسنوات . وبعد خمس سنوات عاشتها سعاد مع زوجها أنجبت منه ثلاثة أبناء . لكن خلال تلك السنوات كان يراودها حلم الشهرة والعمل كفنانة راقصة استعراضية ، ومثلها الأعلى فيفي عبده ونبيلة عبيد . وبعد أن فكرت كثيرا كيف تحقق حلمها وجدت أن زواجها أكبر عقبة في طريق حياتها وسجن كبير أصبح حائلا بينها وبين حلمها لذلك قررت الانفصال أولا لكي تعيش حياتها.

وكانت أول خطواتها لطريق الشهرة أنها لجأت إلى والدتها المطلقة لتعيش معها .وبدأت سعاد تخطو أولى خطواتها وتعرفت خلال تلك الفترة على مطرب مشهور تعمل معه وترافقه في حفلاته لتقدم فقرة استعراضية راقصة وهي مقتنعة أنها تقدم فنا هادفا وليس رقصا مبتذلا وأصبح اسمها يتردد كثيرا داخل المناطق الشعبية ووصلت شهرتها إلى محافظات الوجه البحري .